سياسة قطنية مستقبلة

(٢)

كمية الانتاج وأصنافه

ان الاشارة بالكميات التى يجب العمل على انتاجها تقتضى ، بادىء ذى بدء ، تمحيص النظرية القائلة بأن للأقطان المصرية — كلها أو جلها — سوقها الخاصة بمعزل عن سائر أسواق القطن .

قد قامت الأدلة فى جميع الأبحاث التى أجريت فى هذا الموضوع على فساد هذه النظرية فى الوقت الحاضر ، ولئن كان هناك عهد مضى تمتعت فيه الأقطان المصرية ، أو شطر كبير منها على كل حال ، بما يقرب من الاحتكار لصناعات معينة ، فان ذلك العهد قد انقضى ، وليس أدل على ذلك من مجارات أسعار أقطاننا للأسعار الأمريكية صعودا وهبوطا الى حد كبير كما وضحت ذلك الأبحاث الفنية التى قام بها مكتب القطن بوزارة المالية ، الذى تتبع حركة الانتاج واتجاه الأسعار للقطنين المصرى والأمريكى خلال عشرات السنين ، فانتهى الى النتائج الآتية :

أولا — أنه لا يوجد ارتباط يذكر بين مقدار محصول القطن المصرى ومتوسطه ثمنه .

ثانياً — أن تقلب أثمان القطن الأمريكى هو العامل الأساسى المؤثر فى ثمن القطن المصرى .

ثالثاً — أنه لم يمكن الاهتداء حتى الآن الى عامل آخر (فيما عدا تغيير

قيمة العملة) له تأثير محسوس فى ثمن القطن المصرى .

أن تلك النظرية القائمة على افتراض أن أجود أصناف القطن تعد من الحاجيات الضرورية التى يحتكر القطن المصرى كل المعروض منها ، وهذا الفرض لم يعد صحيحاً ، الا الى حد بسيط جداً ، فالأقطان الأجود صنفا ليست من الضروريات الا بالنسبة لعدد صغير من غزالى الأقطان الرفيعة ، أولئك الذين لا غنى لهم عن أجود الأطيان لأن الآلات التى يستعملونها لا تغزل اصنافا أخرى .

ويرى بعض كبار المشتغلين بصناعة الغزل أن حاجات الغزالين الذين يتحتم حصولهم على الأقطان الجيدة ، والا اضطروا الى اقفال مغازلهم،تتراوح بين مليونين ومليون ونصف من قناطير القطن المصرى ولكن ليست كلها من السكلاريدس .

على أن مصر لا تحتكر فى الواقع أصناف القطن الجيدة ، ولو أنها الآن أهم مصدر لانتاج هذه الأصناف — فالسودان ونيجيريا وبيرو وأوغندا وروديسيا والبرازيل والولايات المتحدة كلها تنتج كميات تذكر من أصناف ان لم تكن تضاهى الأقطان المصرية فى الجودة فهى قريبة منها . ولا تزال الجهود تبذل لاستمرار تحسينها . يخشى أن تحديد المساحة تحديداً عاما يكون من أثره انعاش الانتاج فى تلك الأقطار . خصوصاً وأن استبدال القطن المصرى بقطن أمريكى ، أو ما فى مرتبته من الأقطان الأخرى ليس ممكنا فقط بل أنه واقع بالفعل — فقد جاء فى تقرير كتبه أحد الثقاة فى الشئون القطنية فى لنكشير منذ شهرين ما يأتى تعريبه :

« كان تطبيق مبدأ الاستبدال الى حد . آخر مظاهر الحالة وأقواها

فى لنكشير . خلال الشتاء الفائت . فان الغزالين لم يدخروا وسعا فى تجربة أنواع شتى من القطن وقد أدت بهم تجاربهم الى نتائج عظيمة . مما كان له أكبر الأثر فى منافسة السكلاريدس والأشموني » .

ولم يكن هذا الاستبدال ظاهر فى أى فرع من فروع الصناعة القطنية ظهوره فى صناعة « عجل السيارات » . فقد ظن فيما مضى أنه لا يصلح فى تلك الصناعة سوى أحسن أنواع السكلاريدس أو الأصناف المشابهة له . ولكن رجال صناعة عمل السيارات الأمريكان قد ادخلوا تحسينات كثيرة على طرق الانتاج بحيث أصبحت الأصناف العالية من الأمريكى وافية بأغراضهم . و بذلك أبعد القطن المصرى من تلك الصناعة الى حد يذكر .

ويجرى مثل هذا التقدم فى طرق الصناعة فى كل جهة . وقد أعلن أن نجاح اليابان فى مزاحمة انجلترا . سببه الى حد كبير . التحسين الذى أدخل على الآلات التى تستعمل هناك فى غزل القطن الهندى . مما مكنها من انتاج غزل لم يكن فى حيز الامكان انتاجه فيما مضى بدون استعمال قطن أمريكى .

ولئن كانت الكميات التى تنتجها الأقطار المختلفة من الأقطان الجيدة لا تزال محدودة . فان الزيادة المطردة سنة بعد سنة مسألة يجب ألا تغفل — واليك بعض الأرقام التى تؤيد تلك الزيادة الحثيثة فى المستعمرات البريطانية:

الأقطار	الانتاج بالبالات		
	سنة ١٩١٨	١٩١٩	سنة ٩١٢٨ — ١٩٢٩
نيجيريا	١٧٥٠٠		٣٢١٢٦
أوغندا	٣٥٦٣٠		٢٠٤٠٥٧
كينيا	١٠٠		١٩٨٤
نيسالاند	٢٥٩١		٦٠٩٥
تنجنيكا	—		٢٩٤٥٤
جنوب افريقيا	١٩١١		٩٧٧٤
كوينزلاند (أستراليا)	٣١		٦٢٩٦

وقد بلغ المحصول البرازيلي حداً لم يبلغه من قبل ، و بلغ المصدر منه فى موسم ١٩٢٩ — ١٩٣٠ الى ليفر بول ٣٥٢٠٠٠ بالة لغاية شهر يونيه الماضى مقابل ٩٣٠٠٠ بالة صدرت اليها فى نفس المدة من موسم ١٩٢٨ — ١٩٢٩

ولسنا فى حاجة لبيان ما يلقاه القطن المصرى من منافسة قطن السودان. و بعض أصناف القطن الأمريكى كقطن أريزونا وغيره ، ولا ما يبذل من جهود فى كثير من الأقطار كبلاد الصومال الايطالية والجزائر لانبات أصناف من القطن مشابهة للسكلاريدس . وواجب علينا ألا نغفل أن العلم قد قرب البعيد وسهل العسير ، ولئن لم تنجح بعض الأقطار حتى الآن فى انتاج قطن له من المتانة ونعومة التيلة ما لقطننا ، فان المستقبل القريب أو البعيد قد يأتى بالعجب العجاب .

لذلك فان سياستنا فيما يختص بكمية الانتاج يجب أن ترمى الى انتاج أوفر كمية ممكنة من الأقطان ذات الاستعمال السائد — ولئن تمكنت مصر

بعد انفاذ مشاريع الرى الكبرى من أن تنتج اثنى عشر مليونا من القناطير أو أكثر ، فان الثروة الأهلية تزيد زيادة محسوسة ، حتى ولو بيع القنطار من تلك الأقطان بسعر لا يربو الا قليلا على أسعار القطن الأمريكى .

ليس هناك طريقة أخرى لمواجهة المنافسة العالمية المتزايدة إلا طريقة الأخذ بمبدأ الانتاج الكبير (Mass production) ويجب أن لا يبرح عن الأذهان أن سعر القطن هو « كل شىء » ، فان مقياس الايراد الأهلى من القطن هو مقدار الانتاج مضروبا فى السعر .

ويرى خبير وزارة الزراعة النباتى المعروف « الدكتور لورانس بولز » ان سياسة الحكومة فى مصر يجب أن ترمى الى انتاج كمية كبيرة من أوسع مساحة ممكنة مع وفرة انتاج الفدان الواحد الى أقصى حد مستطاع ، ويساعد على تحقيق ما تقدم :

(١) زرع الأصناف ذات الانتاج الغزير .

(٢) التبكير فى الرى الصيفى ،

(٣) زرع الشجيرات على أبعاد متقاربة .

ويرى انا اذا عملنا فى هذا الاتجاه سوف نستطيع انتاج خمسة عشر مليونا من القناطير سنويا ، تسعة أعشارها مما يمكن أن تغزله المصانع التى تقوم الآن بغزل القطن الأمريكى الجيد مع الفارق بين قطننا وقطنهم الذى قد يبلغ مابين ٢٠ و ٣٠ ٪ من حيث متانة التيلة ، وهذا مما يجعل مركزنا فى المنافسة منيعا كل المناعة .

ويرى الدكتور بولز أن القطن الأشمونى أكثر الأقطان المصرية ، فى الوقت الحاضر ، ادرارا للربح اذا ما أحسنت زراعته ، فاذا زاد الانتاج منه

زيادة كبيرة وتيسر معها بيع القنطار بسعر يفوق سعر الأمريكى قليلا فانه يصبح من الأقطان الرخيصة ، سهلة التصريف لدرجة لايخشى معها تعذر تصريف أية كمية مهما كبرت ، على أن هذا ليس معناه العدول عن زراعة كميات محدودة من أصناف خاصة من القطن ، تلك الأصناف التى لها سوقها وطرق استعمالها المعينة .

وهذا يدعو الى البحث فى أمر تلك الأصناف الخاصة ، وتبين خير الوسائل لجعل انتاجها محدودا باحتياجات السوق اليها .

ولما كان السكلاريدس هو أخص تلك الأصناف ، لما له من ميزات معروفة ، فقد رؤى البحث فى السبيل المثلى لانتاجه انتاجا يتمشى مع الحاجة اليه ، خصوصا وقد ثبت أن زراعة السكلاريدس تصاب بالشلل فى كثير من أنحاء القطر .

ولما كانت المقطوعية تقدر بنحو ١٥٠٠٠٠٠ قنطار سنويا ، فقد اقترحت وزارة الزراعة أن تقصر زراعة السكلاريدس على المنطقة الشمالية من الدلتا وهى التى تنتج أجود الرتب من صنف السكلاريدس ، فضلا عن أن نسبة الاصابة بمرض الشلل فيها أقل منها فى أى منطقة أخرى .

وهذه المنطقة الشمالية تشمل مراكز كفر الدوار وأبو حمص ورشيد والمحمودية ودمنهور والجزء الشمالى من شبراخيت بمديرية البحيرة ، وفوه ودسوق وكفر الشيخ وشربين وطلخا وجزءا من مركزى المحلة الكبرى وكفر الزيات بمديرية الغربية ، ودكرنس وفارسكور والمنصورة والجزء الشمالى من أجا بمديرية الدقهلية . وقد بلغت المساحة المنزرعة قطنا فيها بعض السنين ٦١٠٠٠٠ فدان .

وقصر الزراعة على هذه المناطق يقتضى لامحالة اصدار تشريع به ، على أنه خشية أن يؤدى القانون المقترح الى التوسع فى زراعة القطن داخل المنطقة المسموح بزراعة السكلاريدس فيها فيخفق بذلك الغرض الذى قصدت اليه الحكومة بالتحديد تقترح وزارة الزراعة ألا يسمح للحائزين للأراضى فيها بزرع مساحة من القطن تزيد على ٤٠ ٪ من الحيازة . .

فاذا أقر مجلس الوزراء وجهة النظر هذه فسيطلب الى وزارة الزراعة وضع مشروع القانون اللازم المتضمن كافة القيود والاحتياطات التى تكفل تحقيق الغرض . ولا شك فى أن مايقال عن السكلاريدس يقصد به السكلاريدس القديم والأصناف المحسنة منه كسخا رقم ٤ وسكلاريدس الدومين .

على أن تحديد زراعة السكلاريدس لا يمكن أن يكون الا اجراء مؤقت لثلاث أو خمس سنوات ، وذلك ريثما يمكن التحقق من نتائج تجارب زراعة الأصناف الجديدة ، التى يرى بعض الفنيين أنها ستقضى على السكلاريدس ، وتحل محله مع مرور الزمن .

وأخص تلك الأصناف بالذكر « جيزه ٧ » و « المعرض » وكلاهما يزيد فى انتاجه عن السكلاريدس بما يبلغ القنطار فى الفدان ، وفى بعض المناطق أكثر من ذلك ، ويباع القنطار من كل منهما بنحو ريال أو ريالين دون أسعار السكلاريدس ، وهذا الرخص النسبى مما يدعو الى الاعتقاد بأن مآلهما فى النهاية الى الحلول محله .

ويعتبر الفنيون أن « المعرض » أطول تيلة من السكلاريدس ، فى

حين أن « جيزه ٧ » أكثر متانة منه ، وهناك رأى سائد بأن جيزه ٧ يمكن يحل محل السكلاريدس فى كثير من استعمالاته . وهناك تجارب تجرى فى « الفؤادى » ، ومرتبته من حيث التيلة أيضا بين « البليون » والسكلاريدس ، وقد جرب « جيزه ٧ » فى المناطق الجنوبية فأتى بخير النتائج فى مديريتى أسيوط ، وجرجا ، اذ تجاوز انتاج الفدان منه ٦ قناطير .

على أن التجارب الخاصة بهذه الأصناف وغيرها من الأصناف الجديدة لا تزال تجرى ، وكمية البزور منها لا تزال محدودة ، من أجل هذا يرى أن الاجراء الخاص بتحديد السكلاريدس لا بد أن يكون مؤقتا لثلاث أو خمس سنين .

ويجب أن لايغرب عن البال أن خير مايمكن القيام به لزيادة الانتاج ، العمل المتواصل على وفرة غلة الفدان الواحد ، وذلك بتحسين وسائل الزراعة على النمط الذى تنصح به وزارة الزراعة .

وان نظرة تلقى على البيان التالى لتبين كيف أن متوسط انتاج الفدان قد هبط فى العشر السنوات الأخيرة عنه فى السنوات العشرة التى سبقتها ، وكيف ، بالتالى ، كان فى العشر السابقة أقل منه فى العشر التى قبلها .

السنة	متوسط محصول الفدان	السنة	متوسط محصول الفدان	السنة	متوسط محصول الفدان
	قنطار		قنطار		قنطار
١٨٩٦ — ١٨٩٧	٥ر٦٠	١٩٠٦ — ١٩٠٧	٤ر٦١	١٩١٧ — ١٩١٨	٣ر٧٥
١٨٩٧ — ١٨٩٨	٥ر٨٠	١٩٠٧ — ١٩٠٨	٤ر٥٠	١٩١٨ — ١٩١٩	٣ر٦٦
١٨٩٨ — ١٨٩٩	٤ر٨٠	١٩٠٨ — ١٩٠٩	٤ر١٢	١٩١٩ — ١٩٢٠	٣ر٥٤
١٨٩٩ — ١٩٠٠	٥ر٦٤	١٩٠٩ — ١٩١٠	٣ر١٣	١٩٢٠ — ١٩٢١	٣ر٣٠
١٩٠٠ — ١٩٠١	٤ر٤٢	١٩١٠ — ١٩١١	٤ر٥٦	١٩٢١ — ١٩٢٢	٣ر٣٧
١٩٠١ — ١٩٠٢	٥ر١٠	١٩١١ — ١٩١٢	٤ر٣١	١٩٢٢ — ١٩٢٣	٣ر٧٣
١٩٠٢ — ١٩٠٣	٤ر٥٨	١٩١٢ — ١٩١٣	٤ر٣٦	١٩٢٣ — ١٩٢٤	٣ر٨١
١٩٠٣ — ١٩٠٤	٤ر٨٨	١٩١٣ — ١٩١٤	٤ر٤٥	١٩٢٤ — ١٩٢٥	٤ر٠٧
١٩٠٤ — ١٩٠٥	٤ر٣٩	١٩١٤ — ١٩١٥	٣ر٦٧	١٩٢٥ — ١٩٢٦	٤ر١٤
١٩٠٥ — ١٩٠٦	٣ر٨٠	١٩١٥ — ١٩١٦	٤ر٠٣	١٩٢٦ — ١٩٢٧	٤ر٨٠
		١٩١٦ — ١٩١٧	٣ر٠٦	١٩٢٧ — ١٩٢٨	٤ر٠١

وعلاج هـذه الحالة يقتضى العمل بنصائح وزارة الزراعة فيما يختص بأحسن طرق الفلاحة فحسب ، بل يستلزم العناية التامة بانتقاء أجود البزور وأنقى السماد ، وهذا يستدعى من جانب وزارة الزراعة تمام العناية بتنفيذ قانونى مع خلط البزور والأسمدة ، ويستدعى أيضاً قيام الوزارة المذكورة بنشر الدعاية للطرق المستحدثة ، والعمل على بث النصح والارشـاد بين طبقات الفلاحين بأقرب الوسائل الى أذهانهم ، وادناها الى تصورهم ، مع الاكثار من حقول التجارب ، وتوزيعها فى كافة المنـاطق بحيث تسهل مشاهدتها فى الجهات المختلفة ، مع ايجاد اتصال دائم بين أقسـام الوزارة الفنية وكبار الزراع الذين لا يضنون بقطع من أراضيهم لاجراء التجارب المختلفة ، فان هذه التجارب أبعد أثرا فى نفوس أهالى البلاد .

وعلى ذكر المهام الملقاة على كاهل وزارة الزراعة فى هـذا الصدد ، لايفوتنا ذكر ما يمكن أن تأخـذه وزارة الزراعة على عاتقها ممـا تعنى به ادارات الزراعة فى الحـكومات المختلفة ذلك أنهـا تـكون عادة المرجع في شـؤون التسميد والبزور . فاذا رأى زارع أن أرضه فى حاجة الى السماد تحتم عليه أن يرسل الى وزارة الزراعة شيئا من تربة الأرض لتنبئه بالسماد الذى يلائم تلك التربة ، واذا أراد أن ينبت صنفا جديدا من القطن ، فما عليه الا أن يطلب الى وزارة الزراعة معاينة الأرض وارشاده الى الصنف الأكثر ملاءمة للمنطقة . هذا ما هو جار فى البلاد الأخرى ، وما ترجو أن تضطلع بعبئه وزارة الزراعة ، فقد يصلح النترات لهـذه التربة . ويصلح السوبر فوسفات لتلك ، وقد يكون السماد البلدى خير ما يلائم منطقة معينة فى حين أنه قد يكون من الخطأ البين استعماله فى منطقة أخرى ، ولا سبيل

الى معرفة الأنتاج الا بالركون الى التحليل الكيمائى الصحيح ، وهذا من أخص أعمال الهيئات الزراعية الحكومية .

بقيت مسألة الدعاية للأقطان المصرية والعمل على ترويجها فى الأسواق الخارجية ، وهذه مسألة يجب أن يكون لها نصيب من عناية الحكومة ، لأنه اذا كنا نرمى بسياستنا الى انتاج كميات وفيرة ، فانه يجب أن نعمل فى الوقت نفسه على ايجاد الأسواق لها . حقيقة أن كميات كبيرة لن تعدم السوق ، اذا بيعت بأسعار معتدلة فوق الأمريكى بقليل ، الا أنه بجانب منافسة السعر والصنف يجب أن تبذل جهود فى سبيل نشر الدعاية للقطن المصرى ومميزاته . ويجب أن تتجه تلك الجهود بصفة خاصة الى الأقطار التى بدأت تجرب قطننا فنجحت التجربة ، وأخذ استهلاكها منه يزيد سنة عن سنة

وهناك حركة واسعة النطاق فى الأقطار الأوروبية ، التى لصناعة القطن بها شأن يذكر ، ترمى الى بث الدعوة لاستعمال البضائع القطنية ، التى بدأت تشعر بمنافسة الحرير الصناعى وغيره . وقد عنى الاتحاد الدولى لغزالى القطن بهذا الموضوع إذ رأى « أن هناك أسباباً عامة قضت بتخفيض حاجات الناس من البضائع القطنية وتلك الأسباب تهدد بتوالى ذلك التخفيض ، فالثورة التى انتابت الأزياء غيرتها رأسا على عقب ، والتقدم النسبى الذى أحرزه الحرير الصناعى ، ورغبة عامة الناس المتزايدة فى الترف والصرف فى ضروب المسرات والكماليات ونحو ذلك — كل هذه أسباب عامة دعت الى الاقلال من حاجة الناس الى البضائع القطنية » وقد وجه الاتحاد الدولى المذكور الدعوة للحكومة المصرية للاشتراك فى هذه الحركة ، ولا شك فى أن صرف قليل

من المال فى سبيل الدعاية للمحصول الرئيسى من أوجب واجبات الحكومة حيال محصول ، هو نص شك دعامة الثروة الأهلية .

ولو أن المفوضيات والقنصليات المصرية فى الخارج بحثت ظروف الصناعة القطنية فى البلاد المختلفة ، ووجهت شيئا من عنايتها الى هذه الدعاية ، خصوصاً فى الاقطار التى لم تستقر بعد على غزل أصناف معينة ، لأمكن الوصول الى نتائج مرضية ولا شك فى أن وزارة الزراعة ومصلحة التجارة والصناعة سوف تضعان فى متناول تلك السفارات والقنصليات كافة البيانات والمعلومات التى قد تحتاج اليها فى سبيل تحقيق تلك الغاية .

وقبل أن ننتهى من هذا القسم من الموضوع ، مدار البحث ، لايفوتنا ان نشير الى ضرورة العمل على توثيق عرى الاتصال بالغزالين لمعرفة الأصناف الأكثر ملاءمة لحاجاتهم وتبين ماهية ما يشكون منه فيما يختص بالقطن المصرى

ولقد كان لتشكل لجنة القطن المصرى الدولية فى ديسمبر سنة ١٩٢٧ أثر فى ذلك الاتصال ، الذى نرجو أن يؤدى الى معرفة فريق المنتجين والغزالين كل منهما حاجات الآخر ، والعمل على ما فيه المصلحة المشتركة .

***

وقبل أن نختم الكلام على كمية الانتاج لا نرى مندوحة من الاشارة الى أن التجارب قد دلت على عدم صحة نظرية « تقييد المساحة » بصفة عامة وأن البحث الاحصائى قد قضى على الحجج التى يتمسك بها أنصار التقييد .

يرى أنصار تلك المسياسة أن تقييد المساحة يؤدى الى ارتفاع الأثمان والى زيادة محصول الفدان والى وفرة الأرض التى تخصص لزراعة الحبوب ويرى بعضهم أيضا أن من نتائجها تحسين الصنف .

وقد دلت الاحصاءات ، ودل تتبع أرقام المساحة والانتاج والأسعار ، السنة بعد السنة ، على أن تقيد المساحة لا يؤدى دائما الى ارتفاع الأثمان لأنه ليس من نتائج تقيد المساحة حتما تخفيض مجموع المحصول (هذا مع افتراض أن حجم المحصول المصرى تؤثر فى أسعاره — تلك النظرية التى سبق لنا تنفيذها). لقد كانت المساحة المنزرعة قطناً فى سنة ١٩٢٥—١٩٢٦ ٠٠٠ر٩٢٤ر١ فدان وكان المحصول فى سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ ..... ٠٠٠ ر ٩٦٥ر٧ قنطار وكان متوسط السعر فى سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ . . . . . ٦ ج.م القنطار وبالرغم من أن المساحة هبطت فى سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ الى ٠٠٠ر٧٨٤ر١ فدان فان المحصول بلغ . . . . . ٠٠٠ر٦٣٥ ر ٨ قنطار ومتوسط سعر القنطار فى هذا الموسم لم يكن سوى . . . . . ٧ ر ٤ ج . م ولم يكن انتاج القطن المصرى فى السنوات العشر الماضية ١٩١٩ — ١٩٢٩ فوق حاجة الاستهلاك العالمى منه .

فانه فى الخمس السنوات من ١٩١٩ — ١٩٢٠ الى ١٩٢٣ — ١٩٢٤ كان متوسط الانتاج ٥٨٤١٠٠٠ قنطار وكان متوسط الاستهلاك ٦٠٣٨٠٠٠ قنطار وفى الخمس السنوات من ١٩٢٤ — ١٩٢٥ الى ١٩٢٨ — ١٩٢٩ كان متوسط الانتاج ٧٤٢٦٠٠٠ قنطار والاستهلاك ٧٢٤٥٠٠٠ قنطار .

وكان مجموع الانتاج فى عشر السنوات ٦٦٣٣٥٠٠٠ والاستهلاك ٦٦٤١٥٠٠٠ قنطار .

واذا حدث فى سنة من السنوات أن زاد الانتاج زيادة قليلة فى معظم الأحيان تكون قد سبقتها سنة حدث فيها العكس .

ولئن لوحظ أن الأسعار كانت تسير فى بعض السنوات التالية للحرب الكبرى سيراً عكسيا مع حجم المحصول فليس هذا مما يؤيد ما ذهب اليه أنصار التقييد لأن الأسعار فى تلك السنين كانت متفقة فى اتجاهها مع الأسعار الأمريكية وقد سبق أن بينا أن المباحث التى أجريت فى وزارة المالية قد دلت على العامل الأساسى المؤثر فى أسعار القطن المصرى هو اتجاه القطن الأمريكى كما تؤيد ذلك الأرقام الآتية :

السنة	القطن الامريكانى		القطن المصرى	
	المساحة بالآلاف الافدنة	متوسط سعر الرطل بالبنس	المساحة بالآلاف الافدنة	القنطار بالريال متوسط سعر
١٩٢٤ — ١٩٢٥	٤١٣٦٠	١٣ر٧٦	١ر٨٧٧	٣٩ر٥
١٩٢٥ ١٩٢٦	٤٦٠٥٣	١٠ر٧٧	١ر٩٢٤	٣٠ر٥
١٩٢٦ — ١٩٢٧	٤٧٠٨٧	٨ر١٥	١ر٧٨٦	٢١ر٥
١٩٢٧ - ١٩٢٨	٤٠١٣٩	١١ر٧١	١ر٥١٦	٣٠
١٩٢٨ — ١٩٢٩	٤٥٣٤١	١٠ر٥٢	١ر٧٣٨	—

وقد دلت أبحاثنا أيضاً على أن حجة زيادة محصول الفدان الواحد لا ترتكز على أساس احصائى فقد دلت الاحصاءات فى الولايات المتحدة على فساد تلك الحجة كما أنها فى مصر لم تجد من أرقام الانتاج ما يؤيدها كما يتضح من الجدول الآتى :

السنة	المساحة بالآلاف الفدان	متوسط انتاج الفدان بالقناطير
١٩٢٤ — ١٩٢٥	١ر٧٨٨	٤ر٠٧
١٩٢٥ — ١٩٢٦	١ر٩٢٤	٤ر١٤
١٩٢٦ — ١٩٢٧	١ر٧٨٦	٤ر٨٤
١٩٢٧ — ١٩٢٨	١ر٥١٦	٤ر٠١
١٩٢٨ — ١٩٢٩	١ر٧٣٨	٤ر٦١

والواقع أن انتاج الفدان الواحد يرجع صعوده أو هبوطه الى جملة عوامل غير تربة الأرض كالأحوال الجوية ومدى فتك الآفات الزراعية واستعمال المخصبات وانتقاء البزور وغير ذلك . فضلا عن أنه فيما يختص بزراعة القطن في مصر فى السنوات الأخيرة يجب ألا نغفل عند بحث الأرقام أنه قد أصبحت تزرع قطنا كثير من الأراضى القوية التى لم يسبق لها عهد بزراعته مما أدى الى وفرة الانتاج فى بعض المناطق وفرة استثنائية .

أما فيما يختص بزيادة المساحة التى تختص لزراعة الحبوب فبفرض أن التقييد يؤدى اليها حتما فان التمسك بزيادة انتاج الحبوب على حساب القطن يخالف نظرية من أبسط النظريات الاقتصادية المعروفة وهى النظرية القائلة بأنه خير لكل قطر أن ينتج المحاصيل التى يمتاز بانتاجها ويشترى بما يحصل عليه من ثمنها الأصناف التى تمتاز بها الأقطار الأخرى .

أما تحسين الصنف فلا صلة له بالتحديد فقد تنتج بعض الأراضى الضعيفة أحسن أصناف القطن

والخلاصة أنه ليس هناك ما يبرر التحديد المطلق ولئن كنا قد سلمنا بتحديد زراعة السكلاريدس فى مناطق معينة فانما ذلك للأسباب التى بسطناها من قبل وليس ذلك للأسباب التى يتمسك بها أنصار التقييد .

احمد عبد الوهاب باشا

وكيل وزارة المالية